

Distr.
GENERAL

A/48/336
7 October 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون
البند ٢٤ من جدول الأعمال

برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات

تعبئة موارد إضافية للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا:
دراسة عن تدفقات الموارد العامة إلى افريقيا

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٧- ١	أولا - مقدمة
٦	١٧- ٨	ثانيا - أزمة المدخرات واعتماد افريقيا المتزايد على الخارج
١١	١٨-٥٠	ثالثا - الاتجاهات الكمية في تدفقات الموارد
١٥	٢١-٣١	ألف - التدفقات الرسمية: الهيكل المتغير
٢٠	٣٢-٤١	باء - القروض الخاصة (الصافية): محدودية إمكانية الوصول إليها
٢٤	٤٢-٥٠	جيم - الاستثمار المباشر الأجنبي: بعض الموجات الجديدة الناشئة عن التحول الى القطاع الخاص
٢٨	٥١-٧٤	رابعا - طرق ووسائل تعزيز التدفقات المالية الى افريقيا في التسعينات
٢٨	٥٥-٥٦	ألف - زيادة خفض الدين

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات
٢٩	٥٧ '١' تدابير لتخفيض الديون الثنائية الرسمية
٢٩	٥٨-٥٩ '٢' تدابير لتخفيض الديون الرسمية المتعددة الأطراف
٣٠	٦٠ '٣' تدابير لتخفيض ديون المصارف التجارية
٣١	٦١-٦٦ باء - الوفاء بالأرقام المستهدفة للمعونات وتحسين تنسيق المعونات
٣٢	٦٧ جيم - تقديم المساعدة في مجال استكشاف إمكانات التصدير
٣٣	٦٨ دال - تحويل جزء من مكاسب السلم
٣٣	٦٩ هاء - تشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية
٣٣	٧٠-٧١ واو - تيسير عمليات الإقراض التجاري وخاصة للبلدان المتوسطة الدخل
٣٤	٧٢-٧٣ زاي - دعم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
٣٤	٧٤ حاء - تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب
٣٥	٧٥ خامسا _ التحديات الجديدة المقبلة
٣٦	المرفق الأول - تدفقات الموارد الصافية الإجمالية: مجموع افريقيا
٣٧	المرفق الثاني - تدفقات الموارد الصافية الإجمالية: افريقيا، البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى

أولا - مقدمة

١ - خلال هذا العقد والعقد المقبل، ستتطلب التنمية في افريقيا زيادات كبيرة في الموارد المالية الخارجية وفي التدابير المتعلقة بتخفيف عبء الدين. وقد واصلت معظم البلدان الافريقية برامج التكيف الهيكلي التي بدأتها خلال الثمانينات، وهي تتجه الآن صوب تحقيق التحول الهيكلي لاقتصاداتها. بيد أنه حتى في الحالات التي كان فيها الأداء مرضيا، جاءت التغييرات هشة للغاية، وما لم تحدث زيادة في التحويلات الإجمالية، فإن تلك الاقتصادات لن تكون قادرة على تحمل قوة الدفع التي تتسم بها عملية الإصلاح.

٢ - وما زال الانتعاش الاقتصادي في افريقيا احتمالا بعيد التحقق برغم ما يسود من علامات تدل على نمو متواضع طرأ على الاقتصاد العالمي. ولقد وصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في افريقيا في عام ١٩٩٢ إلى ١,٥ في المائة، أي نصف معدل نمو سكان المنطقة. وبالنسبة للبلدان غير المصدرة للنفط، وهي معظم البلدان الافريقية، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,١ في المائة. بل إن البلدان الافريقية المنتجة للنفط^(١)، والتي تمثل أكثر من ٥٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، لم يكن أداؤها جيدا بالقدر الذي كان عليه في عام ١٩٩٠. وما زال الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الافريقية من أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)^(٢)، الذي ازداد بنسبة ٢,٨ في المائة في عام ١٩٩٢ مقارنة بنسبة ٢,٧ في المائة في عام ١٩٩١، أقل بكثير من معدل النمو البالغ ٤ في المائة الذي حققته في عام ١٩٩٠.

٣ - وقد شكلت زيادة التدفقات المالية الخارجية إلى افريقيا أحد العناصر الهامة في الاستراتيجيات والمبادرات الدولية التي اعتمدتها البلدان الافريقية والمجتمع الدولي. وينبثق هذا التأكيد على التمويل الخارجي عن توافق في الآراء مفاده أنه افريقيا ستتعرض لفجوة كبيرة فيما يتعلق بالوفورات اللازمة للاستثمار وأن هذه الفجوة لا بد من سدها بالموارد الخارجية.

٤ - وقد وضع برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا في التسعينات أهدافا مستصوبة بغية تحقيقها خلال العقد. ولكي تحقق البلدان الافريقية معدل نمو سنوي متوسط للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبلغ ٦ في المائة على الأقل حتى عام ٢٠٠٠، أوصى البرنامج بأن يقدم كحد أدنى ٣٠ بليون دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية في عام ١٩٩٢، وبعدها سيحتاج الأمر إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية الحقيقية بمعدل يبلغ في المتوسط ٤ في المائة سنويا. ويمثل هذا الرقم إضافة إلى المساعدة الخارجية لتخفيف عبء الديون. ومنذ بداية هذا العقد، انخفضت تدفقات^(٣) الموارد الإجمالية الصافية إلى افريقيا، وكانت في عام ١٩٩٢ أقل بنسبة ٢٢ في المائة مما كانت عليه في عام ١٩٩٠ (بالأسعار الثابتة للدولار في عام ١٩٨٥).

٥ - وما برحت حصة افريقيا من تدفقات الموارد الإجمالية الصافية في انخفاض برغم زيادة مجموع التدفقات إلى البلدان النامية. وربما يبين الانخفاض في صافي تدفقات الموارد الإجمالية في التسعينات أن القارة قد جرى تجاوزها (انظر الشكل الأول). وفي المقابل فإن صافي التدفقات الإجمالية إلى أوروبا وآسيا الوسطى قد زاد بأكثر من الضعف، أي من ١٥,٢ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٣١,٩ بليون دولار في عام ١٩٩٢^(٤). وخلال الفترة نفسها، ارتفع صافي التدفقات الإجمالية إلى شرق آسيا والمحيط الهادئ من ٢٦,٣ بليون دولار إلى ٣٤,٧ بليون دولار، وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من ١٥,٦ بليون دولار إلى ١٨,٤ بليون دولار، وفي جنوب آسيا من ٧,٨ بليون دولار إلى ١٠,١ بليون دولار.

٦ - وفي الاقتصادات الافريقية التي خضعت للتكيف، اتخذت تدابير سياسية هامة في مجال الاقتصاد الكلي ضمن الإطار الشامل لقيود الميزانية وتوحيد البرامج الإصلاحية. فقد تم إجراء تخفيض كبير في قيمة العملة في اثيوبيا وزامبيا وموريتانيا ونيجيريا. وجرى الأخذ بتدابير التمويل إلى القطاع الخاص في بلدان مثل تونس، وغانا، والكاميرون، وكينيا. كما تم ترشيد عمليات مؤسسات القطاع العام في الجزائر، وجمهورية افريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ومصر. وأجريت تخفيضات كبيرة في الموظفين وكما اتخذت إجراءات أخرى تقصد إلى زيادة فعالية الخدمة المدنية في أوغندا، وتشاد، وزمبابوي، وغينيا الاستوائية، والكونغو، وموزامبيق. وأدت الجهود التي بذلتها بلدان كثيرة لمعالجة الخلل في الاقتصاد المحلي وإعادة توطيد الاستقرار المالي إلى مواصلة تنفيذ تدابير التقشف.

٧ - وتم اتباع هذه التدابير السياسية في ظروف شهدت قيودا صارمة للغاية في مجالي المالية والميزانية وانعكس مدى التقييد المالي في افريقيا على شكل انخفاض حاد في عجز ميزانيات في بعض البلدان، حيث انخفض العجز من ١٢,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٧ إلى ٤,٩ في المائة في عام ١٩٩١، والجدير بالملاحظة أن تطبيق هذه التدابير استمر في عام ١٩٩٢ على الرغم من أنه تعين تخصيص موارد متزايدة لخدمة الديون. وقد تأثرت النفقات الاستثمارية للحكومة، لا سيما في أوجه الانفاق الاجتماعية، بالتخفيضات المالية. ونتيجة لذلك أصبحت خدمات التعليم والصحة والمرافق الصحية وكثير من الخدمات الاجتماعية غير متوفرة باضطراد، أو لم يعد لها وجود.

الشكل الأول

تدفقات الموارد الصافية إلى افريقيا والبلدان النامية^(أ)

(بالدولارات الحالية)

بلايين دولارات الولايات المتحدة

البلدان النامية

افريقيا

افريقيا جنوبي الصحراء الكبرى

المصدر: البنك الدولي واللجنة الاقتصادية لافريقيا.

(أ) مجموع افريقيا (٤٩ بلدا) باستثناء الجماهيرية العربية الليبية وجنوب افريقيا وناميبيا.

ثانيا - أزمة المدخرات واعتماد افريقيا المتزايد على الخارج

٨ - على الصعيد الدولي، استجذبت بعض التطورات الرئيسية في التدفقات المالية الخارجية إلى البلدان النامية في السنتين الأخيرتين^(٥). وجاء إدراج الاتحاد السوفياتي السابق في الإحصاءات الإجمالية لجداول الديون العالمية الصادرة عن البنك الدولي، ليترك تأثيرا رئيسيا على رصيد الديون الخارجية للبلدان النامية وكذلك على التدفقات والتحويلات الصافية على أساس الإقراض الخارجي. وتضاعفت أيضا الاستثمارات غير المباشرة خلال السنوات الثلاث الماضية ويتوقع أن تزداد إلى ٤٦ بليون دولار في عام ١٩٩٢. وفي المقابل، طرأ انخفاض على التدفقات الصافية إلى البلدان النامية المنخفضة الدخل التي تعتمد بشدة على المساعدة التساهلية الرسمية، بسبب القيود المفروضة على ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية.

٩ - وبرز النقص في المدخرات العالمية في مقابل احتياجات الاستثمارات العالمية بوصفه قضية رئيسية من قضايا السياسات. ومنذ الثمانينات، تحركت المدخرات وميزان الاستثمارات في البلدان المتقدمة النمو^(٦) في اتجاه سلبي. وعليه، تغير إلى حد كبير النمط المعتاد لتدفق المدخرات من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية مع حدوث تخفيضات كبيرة بالنسبة للبلدان النامية. وفضلا عن ذلك، فإن مدخرات القطاع العام في البلدان المتقدمة النمو أصبحت سلبية بصورة ملحوظة. والمساهمات الرئيسية التي يمكن أن تقدمها البلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بمدى توافر رأس المال للبلدان النامية تتمثل في أمرين، أولهما احتواء الزيادات في أسعار الفائدة الحقيقية؛ وثانيهما تعزيز المدخرات العامة والخاصة.

١٠ - ولا تزال افريقيا تعاني من انخفاض في معدل مدخراتها (على صعيد الحكومات، والأسر المعيشية، والشركات)، بينما ازدادت مدفوعات عوامل الانتاج في الخارج. وخلال العقود الثلاثة الأخيرة، لم يكد يتجاوز معدل المدخرات العامة في العديد من البلدان الافريقية نسبة ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مما قلل من الاستثمارات المحلية إلى الحد الأدنى. وفضلا عن ذلك، كانت نسبة المدخرات المحلية متقلبة للغاية في افريقيا جنوبي الصحراء الكبرى منذ عام ١٩٨٠. فمن معدل عال يبلغ ٢٣,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٧٤، هبطت فجأة إلى ٩,٨ في عام ١٩٨٣ وهي أدنى مستوى سجلته حتى الآن. وفي السنوات اللاحقة حدث انتعاش طفيف وإن ظل مستوى الانتعاش منخفضا للغاية. وفي أقل البلدان نموا في افريقيا بلغت حصة الاستثمارات المحلية الإجمالية من الناتج المحلي الإجمالي ١٥,٣ في المائة في المتوسط مقابل ما لا يزيد عن ٣,٨ في المائة للمدخرات الإجمالية المحلية. ولم يفلح التمويل المحلي إلا في تغطية ٢٥ في المائة من الاحتياجات من استثمارات رأس المال. ومن ثم، فإن أقل البلدان نموا في افريقيا اعتمدت اعتمادا شديدا على الموارد المالية الخارجية التي بلغ متوسط حصتها ١١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبصفة عامة تفاقم الانخفاض السريع في نسبة المدخرات بسبب تزايد ندرة تدفقات رؤوس الأموال إلى افريقيا.

١١ - ويشير هذا الاتجاه إلى حالة هبطت فيها المدخرات بدرجة كبيرة عن المستوى اللازم لتمويل مجرد الإبقاء على الرصيد الحالي من رؤوس الأموال وتجديده، فضلا عن تحقيق زيادات صافية في القدرة الإنتاجية. واشتد تفاقم الحالة بشكل بالغ مع تزايد المطالبات على المدخرات المحلية للوفاء بالالتزامات المتزايدة لخدمة الديون. وتقل المدخرات في كثير من البلدان الأفريقية إلى حد أن تبلغ نسبة ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى صعيد المقارنة، انخفضت مدخرات افريقيا كثيرا عن مدخرات بعض المناطق النامية الأخرى التي كانت مدخراتها تزيد بكثير على ٢٠ في المائة. وإذا لم يتم التصدي لهذه الحالة من المستويات المتدنية من المدخرات المحلية فمعنى ذلك أن البلدان الأفريقية سيتعين عليها أن تلجأ إلى مزيد من عمليات الاقتراض الخارجي لتمويل التنمية.

١٢ - ولم يطرأ تغيير على نصيب افريقيا من التجارة العالمية في عام ١٩٩٢. وظلت صادراتها متدنية بحيث لا تشكل سوى ٢,١ في المائة من الصادرات العالمية. وفي إطار من ضعف الطلب على الصادرات الأفريقية، رغم انتعاش في التجارة العالمية، فقد ظلت صادراتها بحجم يتراوح بين ٧٥ و ٨٠ بليون دولار في عام ١٩٩٢ وهو نفس مستواها في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١. وإزداد العجز التجاري لافريقيا في أعقاب إنهاء أسعار السلع الأساسية. وانخفضت معدلات التبادل التجاري للبلدان الأفريقية بنسبة ٧,٥ في المائة، وهي نسبة أكبر بكثير مما كانت عليه في مناطق أخرى في عام ١٩٩٢. وبأسعار الحالية للدولار، كان بوسع افريقيا أن تشتري واردات إضافية قيمتها ٣,٥ بليون دولار من واقع صادراتها في عام ١٩٩٢^(٧) لو لم تتغير الأسعار الدولية.

١٣ - ومن الملامح الأخرى التي تؤثر على المدخرات وحصائل النقد الأجنبي، استمرار الهبوط في معدلات التبادل التجاري لافريقيا. ولو أخذت في الحسبان خسائر معدلات التبادل التجاري للقارة إزاء الوضع التجاري العالمي لجرى التسليم بأن افريقيا عانت في عام ١٩٩٢ من تدفق كبير لمواردها إلى الخارج. وقدر قدر^(٨) (انظر الجول ١) أن ٢٥ من بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى تكبدت خسائر في معدلات التبادل التجاري يبلغ صافيها ١٦,٥ بليون دولار على أساس صادرات عام ١٩٩٠، أو ما يساوي ٦,٦ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وقدرت الخسائر بالنسبة لنيجيريا وغابون، وهما من البلدان الرئيسية المصدرة للنפט، بمبلغ ١٠,٣ بليون دولار لنيجيريا و ١,٥ بليون دولار لغابون. وتكبد عدد من البلدان الرئيسية المصدرة للسلع الأساسية مثل غانا والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا أيضا خسائر كبيرة في معدلات التبادل التجاري تتراوح بين ٥٠٠ مليون دولار و ٨٠٠ مليون دولار. أما بالنسبة للمجموعة الأساسية من البلدان الآخذة في التكيف فقد بلغت هذه الخسائر ما يساوي ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغت الخسائر في حالة نيجيريا نسبة ٢٩,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي فيما بلغت نسبتها في غابون ٣٠ في المائة.

١٤ - ولكي تكون الإصلاحات الاقتصادية فعالة في حفز الانتعاش والنمو المطرد، يجب أن يتاح للبلدان الأفريقية استيراد المواد الأولية وقطع الغيار والسلع الاستثمارية اللازمة لزيادة إنتاجها وإيراداتها وصادراتها.

وقد شهدت معظم البلدان الافريقية، بسبب تدهور معدلات التبادل التجاري لها وما نجم عن ذلك من انخفاض في النشاط الاقتصادي المحلي، إنخفاضا في حجم وقيمة الصادرات خلال السنوات العشر الماضية^(٩). وقد أدى ذلك إلى اختناق الواردات.

**الجدول ١ - التغيير في معدلات التبادل التجاري والمساعدة الإنمائية وحجم الصادرات
في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى حسب البلدان ، ١٩٩٠-١٩٨٠**

البلد	معدل التبادل التجاري فـي ١٩٩٠ (مليون دولار)	خسائر (مكاسب) بمعدلات التبادل التجاري في ١٩٩٠ ^(١)	الزيادة (النقصان) في المساعدة الإنمائية الرسمية السنوية ١٩٩٠-١٩٨٠	النمو السنوي في حجم الصادرات ١٩٩٠-١٩٨٠
١٩٨٠=١٠٠	نسبة مئوية من النتاج المحلي الإجمالي	حسب القيم الثابتة للدولار في عام ١٩٨٩ (بالملايين)	نسبة مئوية	
<u>بلدان في حالة عدم استقرار اجتماعي</u>				
اثيوبيا	٥٨	٢١٥	٣,٥	٤٠١
رواندا	٥١	١٠٨	٥,٠	(٣٣)
زائير	١٣٩	(٢٨٠)	(٣,٧)	١٢٨
السودان	٧٦	١٢٦	١,٥	(٢٤٠)
سيراليون	٧١	٥٦	٦,٢	(٧٣)
الصومال	١١٠	(١٢)	(١,٣)	(٢٣٢)
ليبيريا	١٠٨	(٣٧)	٠,٠	(٥٣)
<u>بلدان الاتحاد المالي الافريقي</u>				
بوركينا فاسو	٩٨	٣	-	(٣١)
توغو	٧٢	١١٧	٧,٢	٧٢
جمهورية افريقيا الوسطى	٩٤	٨	٠,٦	٥٤
السنغال	١٠٢	(١٥)	(٠,٣)	٢٩٦
غابون	٦٣	١ ٤٥١	٣٠,١	٤٣
الكاميرون	٦٣	٧٠٤	٦,٣	٥٢
مالي	١٠٩-	(٢٩)	(١,٢)	٣٤
كوت ديفوار	٦٢	١ ٥٩٤	١٦,١	٣٠٥
الكونغو	٧٠	٤٨٤	١٦,٩	٥٩
النيجر	٦٩	١٩٥	٧,٧	٨٦

البلد	معدل التبادل التجاري فـي ١٩٩٠ (مليون دولار)	خسائر (مكاسب) بمعدلات التبادل التجاري في ١٩٩٠ ^(أ)	الزيادة (النقصان) في المساعدة الإئتمانية الرسمية السنوية ١٩٩٠-١٩٨٠	النمو السنوي في حجم الصادرات ١٩٩٠-١٩٨٠
١٩٨٠=١٠٠	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	حسب القيم الثابتة للدولار في عام ١٩٨٩ (بالملايين)	نسبة مئوية	
المجموعة الأساسية بين البلدان الآخذة في التكيف				
أوغندا	٥٥	١٢٤	٤,١	١,٩-
جمهورية تنزانيا المتحدة	٧٧	٩٠	٣,٨	٧,٤-
غانا	٤٨	٨٠٠	١٢,٨	٣,٨
كينيا	٧٥	٣٤٤	٣,٩	١,٠
ملاوي	٩٨	٨	٠,٣	٤,٣
مدغشقر	٨٥	٥٩	١,٩	١,٥-
موريتانيا	٩٣	٣٥	٩,٥	٣,٨
نيجيريا	٥٧	١٠ ٣١٣	٢٩,١	١,٦-

المصدر: G. K. Helleiner, Trade, aid and "relative price changes in sub-Saharan Africa in the 1980s", paper presented at the: entitled conference "from stabilization to growth in Africa, Marstrand, Sweden, 6-7 September 1992.

(أ) الخسائر أو المكاسب المتحققة في عام ١٩٩٠ بسبب تغير معدلات التبادل التجاري منذ ١٩٨٠ محسوبة على أساس صادرات عام ١٩٩٠.

١٥ - ويعود هذا الضعف في أسواق السلع الأساسية إلى النمو الذي ما زال بطيئاً في البلدان المتقدمة النمو. على أن هذا الضعف قد ازداد في بعض الحالات بسبب النزعة الحمائية ولا سيما فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية. فالبلدان الأفريقية، ولا سيما بوتسوانا والرأس الأخضر وموريشيوس وغيرها من البلدان المتوسطة الدخل هي في أشد الحاجة إلى التجارة وتحتاج قبل كل شيء إلى فرص الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو.

١٦ - وقد قدر أن البلدان الأفريقية تخسر نحو ١٠٠ بليون دولار سنوياً من حصائل الصادرات نتيجة للحواجز السوقية في البلدان المتقدمة النمو^(١٠)، أو ما يبلغ تقريباً ضعف المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو. ونتيجة لذلك فإن دافعي الضرائب في البلدان المتقدمة النمو لا يتحملون فقط المساعدة الاقتصادية وإنما أيضاً الزيادة في أسعار الواردات الراجعة إلى الحواجز التجارية، في حين تخسر البلدان النامية في التجارة أكثر مما تكسبه من المساعدة. وإذا ما قورن صافي الزيادات في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى بالخسائر الفادحة في معدلات التبادل التجاري التي تتكبدها، فلن يتجاوز متوسط هذه الزيادات الصافية ٢,٥ بليون دولار (بالأسعار الثابتة للدولار عام ١٩٨٩) بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠. وهذا وجه من أوجه عدم الاتساق في السياسات المتبعة إزاء العالم النامي.

١٧ - وقد أدى استمرار التدهور في معدلات التبادل التجاري مع الخارج إلى التناقص الشديد في الفوائد المتأتية من تدابير التكيف. ويضاف إلى ذلك أن خدمة الديون الخارجية تشكل نزفاً كبيراً للموارد التي كان من الممكن أن تتاح لتمويل النمو والتنمية. ولكي تعود أفريقيا إلى طريق من استدامة النمو والتنمية فهي في حاجة إلى موارد خارجية تدعم جهودها المحلية في الأجلين القصير والمتوسط.

ثالثاً - الاتجاهات الكمية في تدفقات الموارد

١٨ - يشير مجموع صافي تدفقات الموارد المالية إلى أن لها أنماطاً مختلفة في أفريقيا وفي البلدان النامية ولا سيما منذ عام ١٩٩٠. فقد زاد مجموع صافي التدفقات إلى البلدان النامية في عام ١٩٩١ بنسبة ١١ في المائة وفي عام ١٩٩٢ بنسبة ٢١ في المائة، في حين انخفض مجموع صافي التدفقات المقدمة إلى أفريقيا بنسبة ١٤ في المائة في عام ١٩٩١ وبنسبة ٤٣ في المائة في عام ١٩٩٢. وبالأسعار الحقيقية (القيم الثابتة للدولار عام ١٩٨٥) انخفض مجموع صافي تدفقات الموارد إلى أفريقيا، ككل، إلى أقل من مستواه في عام ١٩٨٥ أي من ١٥,٨ بليون دولار في عام ١٩٨٥ إلى ١٤,٧ في عام ١٩٩٢. وبالأسعار الحالية، زاد مجموع صافي تدفقات الموارد إلى البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى زيادة سريعة من ٩,٦ بليون دولار في عام ١٩٨٥ إلى ١٧,٣ بليون دولار في عام ١٩٩٠، وظل على نفس المستوى تقريباً حتى عام ١٩٩٢. وبالأسعار الحقيقية (الأسعار الثابتة للدولار عام ١٩٨٥)، زاد مجموع صافي التدفقات إلى البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى من ٩,٦ بليون دولار في عام ١٩٨٥ إلى ١٤,٦ بليون دولار في عام ١٩٩٠ ثم انخفض إلى ١٤,٢ بليون دولار في عام ١٩٩٢.

١٩ - وانخفض مجموع صافي التحويلات المالية لافريقيا^(١١) على الديون الطويلة الأجل من ١٠,٤ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٥,٣ بليون دولار في عام ١٩٩٢، أو بنسبة ٢٢ في المائة لما هو مبين في الشكل الثاني. وزاد مجموع صافي التحويلات إلى البلدان الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى، بالأسعار الحقيقية، إلى الضعف بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٩، وظل قرابة ٩,٧ بليون دولار خلال التسعينات. وزاد التدفق من أرباح الاستثمار المباشر الأجنبي والفوائد على الديون الطويلة الأجل من افريقيا إلى الخارج منذ عام ١٩٨٥ ليصل متوسطه إلى ٨ بلايين دولار على النحو المبين في الشكل الثالث. وكان المتوسط السنوي للتدفق نحو الخارج من أرباح الاستثمار المباشر الأجنبي بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٢ بليون دولار. وأثناء الفترة ذاتها، بلغ المتوسط السنوي للتدفق نحو الخارج من الفوائد على الديون الطويلة الأجل ٦,٨ بليون دولار.

٢٠ - ويمكن بصورة عامة تصنيف الأشكال الرئيسية للتدفقات المالية الطويلة الأجل إلى افريقيا إلى فئات ثلاث هي: المساعدة الإنمائية الرسمية؛ والقروض الخاصة؛ والاستثمار المباشر الأجنبي. والمساعدة الإنمائية الرسمية هي المصدر السائد للدعم المالي المقدم لافريقيا بين هذه التدفقات. وقد إزداد اعتماد افريقيا على المساعدة الإنمائية الرسمية ازديادا كبيرا خلال السنوات العشر الماضية ويوشك أن يغدو اعتمادا كلياً نظرا لضعف فرص الحصول على القروض الخاصة وتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي.

الشكل الثاني

مجموع صافي التحويلات المالية الطويلة الأجل إلى افريقيا والمنطقة الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى

(بالقيم الثابتة للدولار في عام ١٩٨٥)

ببلاين دولارات الولايات المتحدة

المنطقة الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى

افريقيا

المصدر: البنك الدولي واللجنة الاقتصادية لافريقيا.

(أ) مجموع افريقيا (٤٩ بلدا) باستثناء الجماهيرية العربية الليبية وجنوب افريقيا وناميبيا.

الشكل الثالث

التدفقات الخارجة من افريقيا المتحققة من الأرباح والفوائد
على الديون طويلة الأجل

(بالقيم الثابتة للدولار في عام ١٩٨٥)

ببلايين دولارات الولايات المتحدة

الفوائد على الديون الطويلة الأجل

أرباح الاستثمار المباشر الأجنبي

المصدر: البنك الدولي واللجنة الاقتصادية لافريقيا.

(أ) مجموع افريقيا (٤٩ بلدا) باستثناء الجماهيرية العربية الليبية وجنوب افريقيا وناميبيا.

ألف - التدفقات الرسمية: الهيكل المتغير

٢١ - منذ بداية التسعينات، ظهرت أنماط جديدة في التدفقات الرسمية إلى افريقيا. وقد انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتي تشكل الجزء الرئيسي من التدفقات الرسمية. وبالمثل، انخفضت أيضا المساعدة الاقتصادية المقدمة من البلدان العربية بمنظمة أوبك ومن الاتحاد السوفياتي السابق في أعقاب نهاية حرب الخليج الفارسي والحرب الباردة على التوالي. وانخفضت تدفقات القروض الرسمية إلى افريقيا في حين ارتفعت المنح الرسمية.

٢٢ - وكانت الزيادة في التمويل الإنمائي الرسمي (بمعدلات الأسعار الحالية) أسرع من جميع التدفقات المالية الصافية الأخرى. وفي عام ١٩٨٥ بلغ هذا التمويل ١١ بليون دولار أو ٦٩ في المائة من إجمالي التدفقات الصافية، وارتفع إلى ١٩ بليون دولار أو ٩٨ في المائة في عام ١٩٩١. وعلاوة على ذلك، كان إجمالي صافي التدفقات في عام ١٩٩٢ أقل من صافي تدفقات التمويل الإنمائي الرسمي (١٨,٤ من بلايين الدولارات مقابل ١٨,٥ من بلايين الدولارات). وفي حالة افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بلغ التمويل الإنمائي الرسمي بالأسعار الحالية ٧,٧ من بلايين الدولارات أو ٨٠ في المائة من إجمالي صافي التدفقات في عام ١٩٨٥، ووصل إلى ١٧ بليون دولار أو ٩٦ في المائة في عام ١٩٩٢. وعلاوة على ذلك، بلغ إجمالي صافي التدفقات ١٧,٨ من بلايين الدولارات مقابل تدفقات التمويل الإنمائي الرسمي بلغت ١٧ بليون دولار. وبالقائمة الحقيقية، سلك التمويل الإنمائي الرسمي أنماطا مشابهة في افريقيا ككل وافريقيا جنوب الصحراء الكبرى على وجه الخصوص. وتعكس هذه الاتجاهات محدودة قدرة القارة على الوصول إلى التمويل التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر وتزايد إدراك الحاجة إلى المزيد من المساعدة التساهلية الدولية.

٢٣ - وتشكل المساعدة الإنمائية الرسمية العمود الفقري لتدفقات التمويل الإنمائي الرسمي على النحو المبين في الشكل الرابع. وقد ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى افريقيا بالأسعار الحالية من ٨,٩ من بلايين الدولارات في عام ١٩٨٥ لتصل إلى ذروة قدرها ١٩,٧ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩٠، ثم انخفضت بعد ذلك. وقد أثر الانخفاض في زخم تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في أوائل التسعينات في الاقتصادات التي كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على هذه المساعدة في تنميتها الاقتصادية. وكان التذبذب في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى بلدان شمال افريقيا منذ الثمانينات هو بالدرجة الأولى انعكاس لمساهمات المانحين العرب. وفي سنوات الذروة (١٩٧٥-١٩٨١)، حصلت المغرب على مبالغ كبيرة. وفي أعقاب حرب الخليج في عام ١٩٩٠، كانت مصر أكبر البلدان المستفيدة بين بلدان شمال افريقيا. إلا أن التدفق تناقص تدريجيا بعد عام ١٩٩١. وفي عام ١٩٩٢، انخفضت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٣٣ في المائة و ٢٢ في المائة لافريقيا ككل وافريقيا جنوب الصحراء الكبرى على التوالي.

الشكل الرابع - صافي تدفقات التمويل الإنمائي الرسمي والمساعدة الإنمائية
الرسمية إلى افريقيا^(أ)

(بالسعر الحالي للدولار)

بلايين دولارات الولايات المتحدة
التمويل الإنمائي الرسمي
المساعدة الإنمائية الرسمية

(أ) مجموع افريقيا (٤٩ بلدا) باستثناء الجمهورية العربية الليبية وجنوب افريقيا وناميبيا.
المصدر: البنك الدولي واللجنة الاقتصادية لافريقيا.

٢٤ - وقد أصبحت افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، باستثناء نيجيريا، معتمدة بصورة متزايدة على المساعدة الإنمائية الرسمية من الوكالات الثنائية والوكالات المتعددة الأطراف. وتشكل المساعدة الإنمائية الرسمية حاليا ٨٠ في المائة من جميع التدفقات المالية إلى المنطقة، و ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بأسرها. وهذه النسبة أعلى بكثير عن النسبة في أمريكا اللاتينية (٠,٥ في المائة) وآسيا (١ في المائة). وفي الحالة القصوى التي تمثلها موزامبيق، ترتفع نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٩٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالنسبة لأقل البلدان نموا في افريقيا التي يبلغ عددها ٣٢ بلدا، تمثل المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر من خمس الدخل القومي.

٢٥ - ومن إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية في عام ١٩٩٠، حولت ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة أكثر من ١٠ في المائة من التدفقات إلى افريقيا كما يبين الجدول ٢. وكانت التدفقات الثنائية من المساعدة الإنمائية الرسمية من فرنسا إلى افريقيا أعلى ما يمكن بين بلدان لجنة المساعدة الإنمائية، حيث شكلت ٢٨,٩ في المائة من مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة من فرنسا. وبالإضافة إلى التدفقات التقليدية إلى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، قدمت فرنسا مساعدة إنمائية رسمية إلى عدد أكبر من بلدان شمال افريقيا. وكانت نسبة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية من اليابان وهولندا والسويد إلى افريقيا ما بين ٥ و ٩ في المائة من مجموع مساعداتها الثنائية. أما نسبة التدفقات الثنائية من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية الأخرى مثل استراليا وايرلندا وكندا والمملكة المتحدة والنرويج والنمسا ونيوزيلندا فكانت أقل من ٥ في المائة من مجموع تدفقات مساعداتها الإنمائية الرسمية الثنائية. وقد ذهب نصيب أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة من بلدان الشمال الأوروبي وكندا إلى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن بين بلدان لجنة المساعدة الإنمائية، قدمت فنلندا النصيب الأكبر من المنح التساهلية في إطار المساعدة الثنائية، بنسبة تزيد على ٩٨ في المائة.

الجدول ٢ - التوزيع الجغرافي للمساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة من
بلدان لجنة المساعدة الإنمائية إلى أفريقيا في عام ١٩٩٠ وحصة
هذه البلدان من هذه المساعدة
(على أساس صافي المدفوعات: بملايين الدولارات)

الولايات المتحدة	مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية	مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية	أفريقيا (نسبة مئوية)	أفريقيا
٧ ١٦٧,٠٠	١٩,٦٢	١ ٠٩٥,٠٠	١٠,١١	
٦ ٧٨٦,٤٣	١٨,٥٧	٨٣٠,٦٩	٧,٦٧	
٥ ٦١٢,١٤	١٥,٣٦	٣ ١٢٩,٠٠	٢٨,٨٩	
٤ ٢٠٦,٢١	١١,٥١	١ ١٥٣,٢١	١٠,٦٥	
٢ ١١٢,٠٩	٥,٧٨	١ ٠٩٠,٥٨	١٠,٠٧	
١ ٩٠١,٢٤	٥,٢٠	٦٥٧,١٣	٦,٠٧	
١ ٦٩٠,٢٨	٤,٦٣	٤٣٤,٤٠	٤,٠١	
١ ٤٧٤,٤٣	٤,٠٤	٥٣٨,٣٢	٤,٩٧	
١ ٣٨٣,٥٦	٣,٧٩	٦٦٥,٩٥	٦,١٥	
٧٥٥,٥٨	٢,٠٧	٤١٠,٨٠	٣,٧٩	
٧٥٣,٠٢	٢,٠٦	٧٢,١٠	٠,٦٧	
٦٩٥,٠٣	١,٩٠	٢٩٥,٧٢	٢,٧٣	
٥٥٠,٧٠	١,٥١	٢٤٢,٢٤	٢,٢٤	
٥٤٧,٦٧	١,٥٠	٢٩٦,٢٦	٢,٧٤	
٤٩٧,٨٨	١,٣٦	٢٤١,٥٢	٢,٢٣	
٢٩٩,٣٨	٠,٨٢	٦٧,٠١	٠,٦٢	
٨١,٠٤	٠,٢٢	١,٤١	٠,٠١	
٢٢,٩١	٠,٠٦	١٥,١٦	٠,١٤	
٣٦ ٥٣٦,٥٦	١٠٠,٠٠	١٠ ٨٣١,١٩	١٠٠,٠٠	مجموع لجنة المساعدة الإنمائية

المصدر: Japan Ministry of Foreign Affairs, Outlook of Japan's Economic Cooperation, March 1993, .

٢٦ - والمصادر الرئيسية للمساعدة المتعددة الأطراف هي البنك الدولي ومصرف التنمية الإفريقي، والجماعة الاقتصادية الأوروبية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد انخفض تدريجياً في أوائل التسعينات نقل الموارد ولا سيما إلى إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذي كان قد زاد في أواخر الثمانينات. ومن المرجح أن تقل كثيراً المدفوعات المتعددة الأطراف في النصف الثاني من التسعينات ما لم تحدث في المستقبل عملية تجميع لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق التنمية الإفريقي بمعدلات أعلى نسبياً بالقيمة الحقيقية. وقد انخفضت التدفقات من البنك الدولي خلال النصف الثاني من الثمانينات بسبب عمليات تسديد القروض السابقة. وانخفضت التحويلات من ٣,٩ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩٠ إلى ٣,٤ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩١ إلى إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتتم نسبة كبيرة من إقراض المصرف لإفريقيا، أكثر من ٨٠ في المائة، من خلال الوكالة الإنمائية الدولية، التي يقدم أموالها أساساً مانحون في صورة هبات. والجماعة الاقتصادية الأوروبية هي ثاني أكبر المانحين المتعددي الأطراف، ويذهب نحو نصف تدفقاتها إلى إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. إلا أن التدفقات من الجماعة الاقتصادية الأوروبية أصابها الركود، حيث بلغت ١,٦ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩٠ و ١,٧ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩١. وانخفضت المدفوعات من مصرف التنمية الإفريقي من ٣,٤ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩١ إلى ٢,٩ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩٢. أما المدفوعات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إفريقيا (بما في ذلك تقاسم التكاليف مع الحكومات وأطراف ثالثة) والتي بلغت ٣١١ مليون دولار في عام ١٩٩٠ فقد زادت إلى ما يقدر بمبلغ ٣٥٥ مليون دولار في عام ١٩٩١، ولكنها انخفضت في عام ١٩٩٢ إلى ما يقدر بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار.

٢٧ - ونسبة المساعدة التساهلية تتجاوز حالياً ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نصف البلدان الإفريقية تقريباً وتزيد عن ذلك كثيراً في عدد آخر منها. ومن اللافت للنظر أكثر من ذلك أن ثلثي الواردات ونسبة تصل إلى ١٠٠ في المائة من الاستثمارات في البلدان الإفريقية المنخفضة الدخل تمول من المساعدة الأجنبية. ومن شأن هذا الاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية أنه ما لم يستمر تقديم هذه المساعدة بمبالغ كبيرة، سينخفض الاستهلاك والإنتاج والاستثمار في هذه البلدان انخفاضاً حاداً. ويمكن أن ينجم عن هذا الانخفاض في إفريقيا قدر هائل من المعاناة البشرية.

٢٨ - وقد أوضحت الدراسات^(٢) أن بعض البلدان المانحة قد وفرت مساعدة اقتصادية لأغراض متباينة وأحياناً متناقضة. وقام بعضها بوزع ما سيقدمه من مساعدة اقتصادية لدعم أهداف جغرافية سياسية بصرف النظر عن طبيعة الحكومة المتلقية. واستخدمت بلدان مانحة أخرى مساعداتها لتشجيع صادراتها التجارية بصرف النظر عن أثرها بالنسبة لاحتياجات التنمية في إفريقيا. وحيثما قامت الوكالات المقدمة للمعونة بدعم التنمية في إفريقيا، كثيراً ما كانت فعالية المساعدة مخيبة للآمال، حيث كان المانحون يشجعون رؤى مختلفة للتنمية، وفي بعض الأحيان مشاريع غير ملائمة تتطلب معدات متنوعة وغير مناسبة^(٣) ورغم ما دار من مناقشات كثيرة حول تنسيق المعونات فإنه لم يطرأ تحسن يذكر في هذا الشأن.

٢٩ - وتعتمد افريقيا جنوب الصحراء الكبرى بدرجة أكبر من اعتماد افريقيا ككل على التمويل الرسمي التساهلي. وخلال فترة الثمانينات، بوجه خاص، شكلت الكميات المتزايدة من فوائد القروض ورأس المال تدفقات خارجية كبيرة. وبالنسبة لمعظم سنوات العقد، لم يكن صافي التدفقات من المساعدة الاقتصادية كافياً للوفاء بمدفوعات خدمة الدين. وفي الواقع فإن الفجوة كانت ستكون أكبر إذا لم تقم بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى بإعادة جدولة كميات كبيرة من الديون التي عليها. وفي أوائل التسعينات، كان النمو في هذا النوع من التمويل محدوداً. وعلى الصعيد العالمي لم تسهم افريقيا جنوب الصحراء الكبرى فيما تحقق من زيادة كلية في إجمالي التدفقات والتحويلات الصافية من الموارد للبلدان النامية ككل.

٣٠ - ويتركز قرامة ٩٠ في المائة من المساعدة المتعددة الأطراف على البلدان المنخفضة الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، تحصل البلدان المنخفضة الدخل على نحو ٦٠ في المائة من المساعدة الثنائية. ونحو ٧٠ في المائة من القروض التي يقدمها البنك الدولي^(٤) إلى افريقيا مخصص لتمويل الاستثمار في الموارد البشرية والزراعة والهيكل الأساسية المادية. وتخصص النسبة المتبقية من إجمالي ما يقدمه البنك من قروض إلى افريقيا، نحو ٣٠ في المائة، لاحتياجات التكيف الهيكلي. وقد بلغ متوسط حجم برنامج الإقراض السنوي للبنك الدولي لافريقيا جنوب الصحراء الكبرى نحو ٣,٥ من بلايين الدولارات في السنوات الأخيرة.

٣١ - وما يقرب من نصف المساعدة الثنائية المقدمة إلى البلدان النامية مرتبط بالتكاليف المباشرة المتصلة بها والتي تقدر بأكثر من ١٥ في المائة من المعونة المقدمة. ومن شأن فك عدم ربط جميع تدفقات المساعدة أن يولد فوائد اقتصادية للبلدان النامية تزيد قيمتها على ٤ بلايين دولار سنوياً^(٥). وما زال الجزء الأكبر من التمويل الخارجي يوفر أساساً من خلال المؤسسات العامة الثنائية، التي قدمت في عام ١٩٩٠، ١٦,٢ من بلايين الدولارات أو ٧٣ في المائة من هذه التدفقات. ومما يفسر انخفاض مستويات الإقراض المتعدد الأطراف والمساعدة المالية صرامة معايير الاستحقاق التي تعجز بلدان افريقية كثيرة عن الوفاء بها^(٦).

باء - القروض الخاصة (الصافية): محدودية إمكانية الوصول إليها

٣٢ - يمكن أن يعزى قدر كبير من النمو في التدفقات المالية إلى البلدان النامية إلى زيادة التدفقات الخاصة، التي لا تتوفر لافريقيا سوى قدرة محدودة جداً على الوصول إليها. وبالمقارنة بافريقيا جنوب الصحراء الكبرى ما زالت البلدان الواقعة شمال الصحراء الكبرى تتمتع ببعض إمكانية الوصول إلى التمويل من المصارف التجارية.

٣٣ - وخلال أوائل التسعينات تحول نمط التدفقات المالية الخارجية إلى البلدان النامية، من تمويل القروض إلى التمويل السهمي ومن المصادر المصرفية إلى المصادر غير المصرفية^(٧). واستعيض عن قروض المصارف التجارية بتدفقات مكفولة بسندات وتدفقات مكفولة بحوافز سهمية وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد جاء معظم النمو في التدفقات المالية إلى البلدان النامية في السنوات الأخيرة من هذه المصادر الخاصة

غير المصرفية. وتحسنت إمكانية وصول الشركات الخاصة إلى الأسواق الدولية للحصص السهمية والسندات، مما عكس اتجاه الانخفاض التناسبي في اقتراض القطاع الخاص المسجل في الفترة من السبعينات لغاية منتصف الثمانينات. وفي إطار هذا النمط العام لترتيبات التمويل الجديدة، توجد فجوة متزايدة الاتساع بين البلدان النامية التي تتمتع بجدارة ائتمانية، وبالتالي يمكنها الوصول إلى أسواق رأس المال الخاص، والبلدان النامية التي تعتمد أساسا على القروض والمنح من المصادر الرسمية لأغراض التمويل الخارجي.

٣٤ - وترجع الزيادة في صافي التدفقات من الموارد إلى البلدان النامية في عام ١٩٩٢ بمبلغ ضخم قدره ٤٢ بليون دولار إلى إقراض البنك الدولي الذي زاد من ١١ بليون دولار في عام ١٩٩١ إلى ٤٠ بليون دولار في عام ١٩٩٢. بيد أن إقراض المصارف التجارية لم يكن على الإطلاق مصدرا رئيسيا من مصادر التمويل الخارجي بالنسبة لمعظم البلدان الأفريقية. وكانت تدفقات التمويل التجاري المتوسط الأجل والطويل الأجل موجهة إلى حد كبير نحو عدد محدود من البلدان، تستطيع مجموعة محدودة منها فقط الاقتراض بشروط تجارية. وقد زادت إمكانية وصول افريقيا إلى تدفقات القروض الخاصة (بالأسعار الثابتة للدولار في عام ١٩٨٥) في الفترة ما بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٨ ولكنها انخفضت منذئذ وتحولت إلى الوضع السالب بعد عام ١٩٩٠ (حسبما يبين الشكل الخامس). وكان ما يقرب من ٨٥ في المائة من هذه التدفقات السلبية الصافية من شمال افريقيا. وشكلت بلدان المغرب مثل تونس والجزائر والمغرب النسبة الأكبر من التحويلات.

الشكل الخامس - (صافي) القروض الخاصة المقدمة إلى افريقيا

(بالسعر الثابت للدولار في عام ١٩٨٥)

ملايين دولارات الولايات المتحدة

(صافي) القروض الخاصة

المصارف التجارية

السندات

الموردون

مصادر أخرى (بما في ذلك غير المضمونة)

(أ) مجموع افريقيا (٤٩ بلدا) باستثناء الجماهيرية العربية الليبية وجنوب افريقيا وناميبيا

المصدر: البنك الدولي واللجنة الاقتصادية لافريقيا.

٣٥ - ومنذ عام ١٩٨٩، أصبحت تدفقات الإقراض الخاص الصافية إلى منطقة افريقيا جنوب الصحراء الكبرى سلبية (بدولارات عام ١٩٨٥ الثابتة). وقد كانت المصارف التجارية هي الجهات المقرضة الرئيسية إلى افريقيا. ويشير اتجاه التدفقات إلى حركة متقلبة، أصبحت سلبية للغاية في أوائل التسعينات. كما أن التدفق من السندات واعتمادات الموردين كان متقلبا هو أيضا وأصبح سلبيا بصفة متزايدة في أوائل التسعينات. كما كان هناك تدفق متقلب إلى المنطقة في شكل قروض أخرى غير مضمونة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠ (بدولارات عام ١٩٨٥ الثابتة)، وقد ازدادت هذه القروض بمعدل سنوي يبلغ ٢,٦ بليون دولار خلال الفترة. واعتبارا من عام ١٩٩١، أصبحت تدفقات القروض غير المضمونة سلبية، وازدادت من ٠,٤ بليون دولار إلى ٢ بليون دولار في عام ١٩٩٢.

٣٦ - وكان الإقراض التجاري إلى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى مركّزا للغاية، حيث حصل حوالي ١٥ بلدا على ٩٧ في المائة من المجموع. كما أن الإقراض إلى القطاع الخاص، بدون ضمانات الحكومة المضيفة، تجاوز الإقراض السيادي في السنوات الأخيرة^(١٨). ونيجيريا وكوت ديفوار مدينتان بالجانب الأكبر من القروض غير المسددة البالغة قرابة ١٠ بلايين دولار في إطار عملية إعادة الجدولة التي قام بها نادي لندن لـ ١٨ بلدا من بلدان الصحراء الكبرى، الأمر الذي يتسبب في طمس حقيقة مفادها أن أداء عدد من البلدان كان جيدا فيما يتعلق بدينها المعاد جدولته.

٣٧ - وبالإضافة إلى قيام عدد من المصارف التجارية التي احتفظت بوجود محلي في المنطقة يعود بالنسبة لكثير منها إلى الفترة الاستعمارية، بتخفيض إقراضها عبر الحدود إلى افريقيا، بدأت هذه المصارف بالانسحاب في منتصف الثمانينات. غير أن معظم المصارف استمرت في القيام بأعمال تجارية مختارة خارج بلدانها تتسم بخلوها من المخاطرة، مثل توفير خدمات المراسلة في إطار برامج ممولة من الجهات المانحة. وبما أن هذا الخروج البطيء أثّر على الجهات التي كان أدائها جيدا وعلى تلك التي كان أدائها سيئا فإن مغادرة المصارف فيما يبدو تعود جزئيا، على الأقل، إلى تغير طبيعة أهداف أعمالها وأسواقها المستهدفة.

٣٨ - وخلال الستينات، كانت أسعار السلع الأساسية قوية وارتفع دخل الفرد بسرعة في افريقيا. غير أن إقراض المصارف التجارية لا سيما إلى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى كان غير ذي شأن. بيد أنه خلال السبعينات وأوائل الثمانينات، تغير اتجاه الإقراض التجاري نتيجة لمجموعة من الأسباب. وشهدت أسعار السلع الأساسية تقلبات قوية. وازدادت زيادة كبرى الحاجة إلى تدوير الدولارات النفطية وإلى الإقراض التجاري. وبعد عام ١٩٨٠، بدأت الأموال في التحرك استجابة لكثير من العوامل مثل الإقراض الجديد كدالة على الأهلية الائتمانية الملحوظة للبلدان أو الكيانات المقترضة؛ وصلاحيات مختلف أشكال ضمانات القروض؛ وانخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة وأثر ذلك على مجموع الديون؛ وإعادة جدولة الديون وأداء خدمة الديون والنشاط في أسواق الديون الاقتصادية.

٣٩ - وفي السنوات الأخيرة، أصبحت المصارف التجارية أكثر سلبية لا سيما فيما يتعلق بالإقراض المتوسط الأجل. وفي السنوات القليلة الماضية، طرأ تدهور على حوافظها المالية الأفريقية. ويبدو أن المصارف تنتظر الخروج من أزمة الديون، بينما تقوم في الوقت نفسه بنقل مواردها المالية والبشرية التي كرستها في السابق لأفريقيا.

٤٠ - وتتيح البيئة المواتية الجديدة التي دعا إليها كثير من البلدان الأفريقية في التسعينات إمكانيات تجارية هائلة. غير أنه سيتعين على الحكومات الأفريقية والبلدان المتقدمة النمو، والوكالات المتعددة الأطراف أن تمسك بزمam المبادرة لاستعادة اهتمام المصارف وثقتها.

٤١ - وانهارت في الثمانينات التدفقات إلى الداخل من القروض التجارية والاستثمارات الخاصة التي كانت في السبعينات تمثل حوالي ثلث تدفقات رأس المال. وهي تمثل الآن أقل من ٥ في المائة من تدفقات الموارد إلى المنطقة^(١٩) وعلى الصعيد الإقليمي، انخفضت مطالبات المصارف الدولية للبلدان الأفريقية بمبلغ آخر قدره ١,٢ بليون دولار في عام ١٩٩٢ بعد انخفاض قدره ١,٨ بليون دولار في المتوسط في السنوات الثلاث الأخيرة^(٢٠) وازدادت في نفس الوقت مطلوبات البلدان الأفريقية لدى المصارف بمبلغ ٣,٥ بليون دولار في عام ١٩٩٢^(٢١).

جيم - الاستثمار المباشر الأجنبي: بعض الموجات الجديدة الناشئة عن التحول إلى القطاع الخاص

٤٢ - خلال أوائل التسعينات، استمرت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية باستثناء أفريقيا، في الارتفاع. وعلاوة على أن أفريقيا لم تحصل إلا على نسبة صغيرة من هذه التدفقات، فإن هذا النوع من التدفقات لم يراع احتياجات ميزان المدفوعات.

٤٣ - وأدت التدابير الإصلاحية الاقتصادية التي طبقتها البلدان النامية إلى زيادة التدفقات من ٢٤ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٣٨ بليون دولار في عام ١٩٩٢. وتعتبر التدفقات مصدرا هاما للنمو حتى بالنسبة لبعض البلدان التي ربما لا تكون قادرة حتى الآن على الاقتراض من الأسواق الرأسمالية العالمية. ومن بعض الفوائد التي حصلت عليها البلدان النامية عن طريق هذه الزيادة في رأس المال الأجنبي، تحقيق المنافسة الصناعية والحصول على الخبرة الفنية الإدارية، وزيادة فرص الوصول إلى أسواق التصدير ونقل التكنولوجيا.

٤٤ - وهناك عوامل خارجية وعوامل داخلية تعلق انخفاض التدفق من الاستثمارات المباشرة الأجنبية إلى أفريقيا^(٢٢). وتمثل العوامل الخارجية في التوقعات السيئة للأسعار للصادرات من السلع الأساسية الأفريقية وزيادة المنافسة من مناطق أخرى. أما العوامل الداخلية فتتمثل في عدم التأكد من الالتزام ببرامج التكيف، والمستويات المرتفعة من الدين الخارجي، وغير ذلك من الأوضاع التي تحد من احتمالات النمو على المدى القصير.

٤٥ - وكان متوسط التدفقات السنوية إلى افريقيا المبينة في الشكل السادس، ٢,٥ بليون دولار خلال أواخر الثمانينات (بدولارات عام ١٩٨٥ الثابتة). وانخفض ذلك إلى ٢ بليون دولار في التسعينات. وخلال الفترة ذاتها، كانت التدفقات السنوية إلى افريقيا جنوب الصحراء ١,٣ بليون دولار وانخفضت إلى ١ بليون دولار.

٤٦ - وكان أكثر من ثلاثة أرباع التدفقات الاستثمارية موجها إلى البلدان المصدرة للنفط، وإن كانت حصة البلدان غير المنتجة للنفط قد ازدادت في السنوات الأخيرة. ورغم وجود الموارد الطبيعية الغنية التي تشكل موضع الجذب الرئيسي للقارة، فإن بطء نموها الاقتصادي، الذي لا يزال دون المعدل المتوسط بالنسبة لجميع البلدان النامية، إنما يبدو أثر هذه الميزة الهامة. ولذا، فإنه على الرغم من الجهود المتواصلة لتحرير الإطار التنظيمي للاستثمار المباشر الأجنبي وإنشاء هيئات استثمار مركزية في كثير من البلدان، لم تفلح افريقيا في اجتذاب تدفقات استثمارية كبيرة.

الشكل السادس

تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي إلى افريقيا^(١)

(بدولارات عام ١٩٨٥ الثابتة)

ببلايين دولارات الأمم المتحدة

افريقيا

افريقيا جنوب الصحراء الكبرى

(أ) مجموع افريقيا (٤٩ بلدا) باستثناء الجماهيرية العربية الليبية وجنوب افريقيا وناميبيا،
المصدر: البنك الدولي واللجنة الاقتصادية لافريقيا.

٤٧ - ومع ذلك فإن متوسط حصة البلدان غير المنتجة للنفط من إجمالي التدفقات الاستثمارية الإجمالية إلى افريقيا ازدادت من ٢٠ في المائة خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٨ إلى ٢٨ في المائة خلال الفترة ١٩٩١-١٩٨٩. وتعكس الزيادة بصفة رئيسية زيادة التدفقات الاستثمارية إلى المغرب أكثر من أربعة أضعاف، وهو اتجاه يعزى إلى النمو المحلي بالإضافة إلى التسهيلات الحرة ووصول البضائع المصنعة في المغرب، بمكونات محلية تمثل ٤٠ في المائة كحد أدنى، إلى أسواق الجماعة الأوروبية معفاة من الرسوم الجمركية^(٢٣).

٤٨ - وما زال للاستثمار المباشر الأجنبي أهمية بالنسبة لكثير من البلدان في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ففي عام ١٩٩١ مثلاً، بلغت التدفقات الاستثمارية إلى أنغولا أكثر من ٦٦٠ مليون دولار، وهو مبلغ تجاوز مجموع التدفقات الاستثمارية الإجمالية التي وردت إلى هذا البلد بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠. وقد وجهت معظم الاستثمارات إلى استكشاف البترول واستخراج المعادن. وهناك إمكانية كبيرة للاستثمار في استكشاف النفط في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن أجل استغلال هذه الامكانية، تقدم عدة بلدان إلى شركات النفط شروطاً تعاقدية أكثر مواتاة مما كان عليه الحال في الماضي^(٢٤). وتنظر الشركات عبر الوطنية إلى الاستثمارات في استكشاف واستغلال النفط على أنها جزء من استراتيجية التوسع العالمي التي تتبعها لمواجهة الطلب المتزايد على النفط والمنتجات النفطية في افريقيا وغيرها من البلدان. وشجعت بعض البلدان أيضاً الاستثمارات المباشرة الأجنبية في قطاع الخدمات وكان لذلك نتائج إيجابية. فموريشيوس مثلاً سعت بنشاط إلى اجتذاب المستثمرين الأجانب في مجال المصارف والأموال في السنوات الأخيرة، وهي تتجه لتصبح مركزاً مصرفياً للأعمال المصرفية خارج البلدان الأصلية بيد أنه نظراً لصغر حجم الأسواق المحلية في معظم بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ولانخفاض معدلات النمو، فإن التدفقات الاستثمارية إلى قطاع التصنيع لا تزال محدودة.

٤٩ - تحصل افريقيا جنوب الصحراء الكبرى بوجه عام على ٣ في المائة فقط من الاستثمار المباشر الأجنبي العالمي، أو نحو أقل ما تحصل عليه البرتغال. وفي حين أن بعض بلدان أمريكا اللاتينية قد شهدت انتعاشاً حاداً في تدفقات رأس المال الخاص عليها، فإن افريقيا قد جرى تجاهلها.

٥٠ - ومع البيئة المواتية التي هيأها في السنوات الأخيرة عدد كبير من البلدان الافريقية، فإن هناك توقعات أفضل الآن بجذب تدفقات معززة إلى القارة. ومن بين البلدان التي نفذت إصلاحات لجذب تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي أوغندا، وزمبابوي، وغانا، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكينيا، ونيجيريا، وجميعها لديها هياكل أساسية جيدة نسبياً في مجال النقل والاتصالات. وجذبت الموجات الأخيرة للتحويل إلى القطاع الخاص استثمارات إلى كينيا ونيجيريا بلغت ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، فضلاً عن المعاملات الثانوية في بعض البلدان الافريقية الأخرى. ومن بين القطاعات التي تعد مبشرة بالخير بدرجة أكبر في افريقيا، قطاعات الصناعات القائمة على الزراعة، والطاقة، والمعادن، والسياحة، والصناعة التحويلية.

رابعاً - طرق ووسائل تعزيز التدفقات المالية
إلى افريقيا في التسعينات

٥١ - تكتسب الحاجة إلى تمويل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا أهمية متزايدة بصورة أساسية. وفي الوقت نفسه، فإن الموارد المالية آخذة في التقلص. ويتابع أكثر من ٣٠ بلدا افريقيا تنفيذ برامج واصلاحات تكييف هيكلي قوية، وفي هذه المرحلة تحتاج البلدان المتقدمة النمو الى حشد الدعم الخارجي لتمكين البلدان الافريقية من أن تواصل بشجاعة تنفيذ تدابير الإصلاح.

٥٢ - وتتزايد التفاوتات بين افريقيا والبلدان المتقدمة النمو عاما بعد عام. وهذا هو الحال أيضا بين افريقيا والمناطق الإقليمية الأخرى في العالم النامي. وقد ارتفع عدد أقل البلدان نموا في افريقيا من ٢١ في عام ١٩٨١ الى ٣٢ في عام ١٩٩٣.

٥٣ - ولحفز النمو، يقدر البنك الدولي تمويلا سنويا في كل سنة من السنوات العشر المقبلة لافريقيا جنوب الصحراء الكبرى بمبلغ ٢٨,٢ بليون دولار^(٢٥). ويقدر مصرف التنمية الافريقي الموارد المالية المطلوبة لافريقيا ككل برقم سنوي يزيد على ٥٦ بليون دولار^(٢٦). وفي المقابل، تقدر اللجنة الاقتصادية لافريقيا أن افريقيا ستحتاج، بالنسبة للفترة ١٩٩٣-٢٠٠٥ الى ٩٥٠ بليون دولار أو ٨٠ بليون دولار سنويا (بسعر الدولار في عام ١٩٩٠) من الموارد المالية الخارجية، والتي ينبغي أن توجه ٤٩٠ بليون منها الى تخفيف عبء الديون أو إلغائها^(٢٧). وستبلغ بذلك التحويلات الصافية الاجمالية الى افريقيا على مدى فترة السنوات الاثنتي عشرة بأكملها ١٤٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي الكلي لافريقيا في عام ١٩٩٠.

٥٤ - وأصبح وصول افريقيا الى التمويل الدولي محدودا بصورة متزايدة مع التنافس الأكبر في المستقبل مع نحو ٢٠ بلدا من مناطق إقليمية أخرى والتي هي الآن، أو ستصبح قريبا، مؤهلة للحصول عليه. ويتعين معالجة الاحتياجات التمويلية لافريقيا في التسعينات في مواجهة تناقص الموارد المتاحة. وفيما يلي المجالات المحددة التي يمكن بذل الجهود بصددها من أجل تلبية احتياجات افريقيا.

ألف - زيادة خفض الدين

٥٥ - تعرضت البلدان الافريقية لخسائر كبيرة في الحصائل منذ الثمانينات بسبب معدلات التبادل التجاري المعاكسة. وانطوت هذه الحالة على تحويلات كبيرة من الموارد الحقيقية إلى الشركاء التجاريين لافريقيا. وفي الوقت ذاته، تثقل كاهل العديد من البلدان الافريقية ديون خارجية باهظة ومبالغ كبيرة لخدمة الدين، مع تراكم المتأخرات بالنسبة لكثير منها. وبالنسبة لبعض هذه البلدان، فإن خفض أعباء الديون إلى مستويات يمكن تحملها يبدو أمرا صعبا بصورة متزايدة في إطار المشاريع القائمة لخفض الديون الرسمية. وكان من شأن الشروط التي وافق عليها تدريجيا نادي باريس بالنسبة للبلدان المثقلة بالدين، والمعروفة بشروط البندقية وشروط هيوستن، وشروط تورنتو، وشروط تورنتو المعززة، أنها أدت إلى تحسن مؤقت

في حالات السيولة، لكنها لم تحسم مسألة عبء الدين بالنسبة للبلدان الأفريقية. وبلغت وفورات التدفقات النقدية المنسوبة إلى "شروط تورنتو" ١٠٠ مليون دولار سنوياً، أو قرابة ٢ في المائة من التزامات خدمة الدين للبلدان المستفيدة. وسيستفيد من "شروط تورنتو المعززة" نصف المستفيدين المحتملين من ذوي الدخل المنخفض والبالغ عددهم ٢٢ مستفيداً، إذ ستخفض التزامات خدمة الدين الخاصة بهم إلى مستوى يتماشى مع قدرتهم على الدفع. بيد أن عبء الدين بالنسبة للنصف الآخر سيظل على درجة كبيرة من الارتفاع.

٥٦ - وهناك الآن اتفاق عام فيما بين البلدان الأفريقية، والمجتمع الدولي، والمنظمات الدولية، على أنه لا يمكن فصل قضية الديون الأفريقية عن الموارد المالية اللازمة للإنعاش الاقتصادي والتنمية في القارة. ولذلك فإن الوقت موات لاتخاذ مبادرة جديدة بشأن ديون أفريقيا. وينبغي لعناصر الاستراتيجية الجديدة أن تشمل الإجراءات المتعلقة بجميع فئات الدين الخارجي، الثنائية منها والمتعددة الأطراف والتجارية. وينبغي إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية إلى الديون الثنائية نظراً لما لها من غلبة في التزامات أفريقيا الخارجية.

١٠ تدابير لتخفيض الديون الثنائية الرسمية

٥٧ - إن اتباع نهج جديد في مجال الديون الثنائية الرسمية إنما يتطلب اتخاذ تدابير أكثر جرأة في مجالين رئيسيين هما تخفيض الديون والإطار المؤسسي لتخفيف عبء الدين. ووفقاً لقرار اتخذه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في عام ١٩٧٨، فقد كانت هناك حالات إلغاء كثيرة لديون المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا من جانب المانحين على أساس فردي، أي خارج إطار نادي باريس، بما يصل إلى نحو ١٠ بلايين دولار. وهناك حاجة إلى قيام المانحين ببذل مزيد من الجهود من أجل التوصل إلى شطب لديون المساعدة الإنمائية الرسمية، والتي لا تزال تبلغ ٢٠ بليون دولار بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبالنسبة لنادي باريس، فإن مفهوم تخفيض الدين وخدمة الدين قد جرى تطبيقه على نطاق أوسع منذ عام ١٩٨٨. بيد أن هناك جوانب عديدة تتطلب مزيداً من التحسين وهي: نطاق تخفيض الديون عن طريق اعتماد شروط ترينيداد؛ ومعايير الأهلية، أي إدراج البلدان المثقلة بالدين المتلقية للمساعدة الإنمائية الدولية؛ ووضع جدول زمني ملائم للتنفيذ. وهناك حاجة إلى مزيد من التنسيق بين نادي باريس ومحافل المانحين أو حتى إلى تحويل عملية إعادة جدولة الديون الثنائية الرسمية الخاصة بالبلدان المنخفضة الدخل إلى هذه المحافل.

١٢ تدابير لتخفيض الديون الرسمية المتعددة الأطراف

٥٨ - منذ القرن الماضي، طرأت زيادة سريعة على الديون المتعددة الأطراف؛ وتشتأثر أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وحدها بنسبة ٢٥ في المائة من مجموع الديون الخارجية و ٤٠ في المائة من مجموع مدفوعات خدمة الدين. وقد قامت بالفعل المؤسسات المالية المتعددة الأطراف باتخاذ عدد من التدابير من أجل المساعدة على تفادي التأخر في الدفع ومن أجل معالجة المتأخرات الموجودة بالفعل. ويستدعي الأمر اتخاذ مزيد من الإجراءات على كلتا الجبهتين إذ أنه يحتمل للقضايا المتعلقة بالديون المتعددة

الأطراف أن تبرز على نطاق كبير خلال فترة التسعينات. وبغية تجنب تراكم المتأخرات، فإن التدبير الذي يتعين اتخاذه على سبيل الأولوية يتمثل في تحقيق زيادة كبيرة في التحويلات الصافية من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. ويقتضي ذلك تغذية موارد المؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق التنمية الأفريقي بصورة كافية، والعمل في وقت مبكر على إيجاد خلف لمرفق التكيف الهيكلي المعزز التابع لصندوق النقد الدولي، وتوفير موارد ضخمة له. ومن أجل مواجهة مشاكل المتأخرات عند ظهورها، ينبغي التمييز بين المتأخرات الناشئة عن أزمة في السيولة وتلك الناشئة عن أزمة فيما يتعلق بالقدرة على الدفع.

٥٩ - وينبغي أيضا النظر في قائمة من الخيارات للتخفيف من عبء الديون المتعددة الأطراف مع المحافظة في الوقت ذاته على إمكانية الاستمرار المالي للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. ومن هذه الخيارات رصد اعتماد خاص، لمرة واحدة، من وحدات حقوق السحب الخاصة لتمويل التخفيض في مجمل الديون المتعددة الأطراف؛ ومبيعات الذهب التي يقوم بها صندوق النقد الدولي، والتي تستخدم عائداتها للتخلص من المتأخرات على البلدان المنخفضة الدخل لدى صندوق النقد الدولي، في سياق برامج متفق عليها، على نحو ما اقترحه تقرير فريزر بشأن مشاكل السلع الأساسية في أفريقيا^(٢٨)؛ وتحويل جزء من الديون المتعددة الأطراف إلى استثمارات سهمية، مثل ترتيب مقايضة الدين بالأسهم بين البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية.

٣٠ تدابير لتخفيض ديون المصارف التجارية

٦٠ - رغم أن ديون المصارف التجارية تستأثر فقط بنسبة ١٥ في المائة من الديون الخارجية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن لها أهمية بالغة في البلدان المتوسطة الدخل وفي بلدان مثل نيجيريا. وفي جميع البلدان المثقلة بالدين، كان للمتأخرات المتعلقة بالديون المصارف التجارية أثر ضار على تمويل التجارة التي تعد هذه البلدان في أمس الحاجة إليه. والبطء في إحراز تقدم في تخفيض الديون التجارية إنما يعزى أساسا إلى إحجام المصارف عن التوصل إلى اتفاق في الحالات التي تكون فيها هذه الديون مقرونة بشروط كثيرة، وفي الحالات التي تكون فيها أسعار الخصم عالية، والحالات التي لا تشكل فيها هذه الديون سوى جزء بسيط من قائمة قروضها. ومما أدى إلى تعقيد المشكلة ما طرأ من تأخير على البدء في عمليات مرفق تخفيض الديون وفي تعبئة الدعم الكافي من المانحين الثنائيين. ويقتضي اتخاذ إجراءات على جبهة المصارف التجارية القيام بالتدابير التالية: وضع الأحكام التنظيمية والضريبية الملائمة والإقناع المعنوي من جانب الحكومات المقرضة لحمل المصارف على الموافقة على تخفيض الديون؛ التوسع في مرفق تخفيض الديون عن طريق زيادة الموارد المتعددة الأطراف والثنائية، وتوسيع نطاق أهلية الاستفادة منه بحيث تشمل جميع البلدان المتأثرة بالمنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل.

باء - الوفاء بالأرقام المستهدفة للمعونات
وتحسين تنسيق المعونات

٦١ - من المطلوب الوفاء في فترة التسعينات برقم ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كرقم مستهدف للمعونة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك حاجة إلى اتباع نهج جديد فيما يتعلق بمخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة الحد من ربط المعونات، وتحسين تنسيق المعونات وفعاليتها.

٦٢ - ويعكس انخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية خلال السنتين الأخيرتين الضغط العام على ميزانيات المعونة والناتج عن تخفيضات الانفاق العام في البلدان المتقدمة النمو. وقد وصلت البلدان الـ ٢١ الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية تقديم ٠,٣٣ من مجموع الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وهي نسبة ثابتة طوال العقد الماضي. وهذه النسبة تقل بكثير عن النسبة المستهدفة من الأمم المتحدة البالغة ٠,٧ في المائة والتي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢٦ (د-٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ بشأن الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثاني. وأعاد تأكيد هذا الهدف مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً، المعقد في باريس، في عام ١٩٩٠، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا في التسعينات (قرار الجمعية العامة ٤٦/٥١)، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢.

٦٣ - وقد تجاوزت أربعة بلدان فقط، هي الدانمرك، والسويد، والنرويج، وهولندا هدف الـ ٠,٧ في المائة. وبلغت مدفوعات النرويج للمساعدة الإنمائية الرسمية ١,٣ بليون دولار في عام ١٩٩٢، وبذلك بلغت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي ١,١٦ في المائة، وهي أعلى نسبة فيما بين أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية. وقد تراجعت فنلندا، التي خطت خطوات سريعة في رفع مساعدتها الإنمائية الرسمية من ٠,٢٦ في المائة في أوائل الثمانينات إلى ٠,٧٨ في المائة في ١٩٩١، إلى ٠,٦٢ في المائة في عام ١٩٩٢ نظراً لأن برامج المساعدة المالية الرسمية قد جرى تخفيضها غداة تخفيض العملة والانكماش الاقتصادي. ولا تزال الولايات المتحدة واليابان أكبر المانحين وتقدمان ١١,٧ بليون دولار و ١١,١ بليون دولار على التوالي، بما يمثل ٠,١٨ في المائة و ٠,٣ في المائة من ناتجهما القومي الإجمالي. وقد أقدمت بعض البلدان على إجراء تخفيضات شديدة مثل المملكة المتحدة التي انفتت في أواخر الثمانينات ما يقرب من ٠,٤٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على المساعدة الإنمائية الرسمية بينما في عام ١٩٩٢ انخفض هذا الرقم إلى ٠,٣١ في المائة. واستمرت المساعدة الاقتصادية من البلدان العربية في اتجاهها النزولي إلى ١ بليون دولار، وهو أدنى مستوى لها على الإطلاق، ويعزى هذا إلى هبوط عائدات النفط. ولم تتعد التدفقات الإجمالية من البلدان العربية في عام ١٩٩٢ مبلغ ١,٠١ بليون دولار، منها ٧٩٦ مليون دولار من المملكة العربية السعودية.

٦٤ - وعلى الرغم من الاتجاهات الأخيرة التي كشفت عن هبوط في معدلات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى إفريقيا، فإن اليابان تعتزم زيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية زيادة كبيرة على مدى الخمس سنوات المقبلة. واعتباراً من أوائل عام ١٩٩٣، ستقدم اليابان من ٧٠ إلى ٧٥ بليون دولار^(٢٩)، مما يجعلها أكبر مانحي المعونة الإنمائية الرسمية من حيث القيمة المطلقة. وفي هذا السياق، يمكن لليابان أن تزيد من التدفقات إلى إفريقيا. وتعتزم فرنسا وبلجيكا رفع نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠. وجددت ألمانيا والنمسا وكندا تعهداتها ببلوغ نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي البالغة ٠,٧ في أقرب وقت ممكن. ويمكن لهذه البلدان أيضاً أن تحول حصة كبيرة إلى البلدان الإفريقية.

٦٥ - ولا بد من التفكير بشكل جديد فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية. ومما له أهميته، في ظل البيئة العالمية الجديدة الآخذة في الظهور، الاعتراف بالحاجة إلى أمرين، على الأقل، هما^(٣٠): أولاً، الحاجة إلى توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية على نطاق المهام التي لا يوجد فيها شكل بديل للتمويل، لا سيما من المصادر الداخلية والخاصة؛ ثانياً، الحاجة إلى تسهيل تعبئة الاستثمار الخاص.

٦٦ - ولا بد للبلدان المانحة أن تحد بدرجة أكبر من تقييد مساعدتها الإنمائية وأن تستكشف سبلاً جديدة لضمان تركيز المساعدة الإنمائية على أقل البلدان نمواً. ففي هذه البلدان وفي البلدان النامية الأخرى، يمكن أن يؤدي تحسين وتعزيز تنسيق المعونات إلى زيادة تدفقات الموارد من أجل تمويل التنمية، وإلى تحقيق الاستخدام الأكثر فعالية للموارد المتاحة. وسينطوي ذلك على بذل جهود متضافرة من جانب البلدان المستفيدة والبلدان المانحة بهدف تحقيق جملة أمور منها التركيز على الأولويات المتفق عليها بصورة متبادلة؛ والإدماج التام للدعم الخارجي في البرامج الوطنية؛ وإعداد البرامج في إطار موحد للأولويات المتفق عليها؛ وتقليل المشروطيات، وتبسيط الإجراءات، والتعجيل بتنفيذ المشاريع وصرف المعونات؛ والاستخدام الأفضل للموارد المحلية ذات الصلة بموارد المعونات؛ وتحسين المفاوضات بين البلدان المستفيدة وشركاء التنمية.

جيم - تقديم المساعدة في مجال استكشاف إمكانات التصدير

٦٧ - وينبغي للبلدان المانحة والمنظمات الدولية أن تضع آلية للمساعدة في تحسين القدرة على المنافسة التجارية لدى البلدان الإفريقية التي تسعى إلى توسيع صادراتها وتنويعها. ويتمثل أحد السبل لتحقيق ذلك في إشراك الخبراء في مساعدة البلدان الإفريقية على إعداد برنامج للتسويق لعرض ما تتمتع به هذه البلدان من فرص للتصدير. وفضلاً عن ذلك، فإن تحقيق وصول تجاري أفضل إلى الأسواق، لا سيما بالنسبة لبعض البلدان ذات الدخل المتوسط، يمكن أن يفعل الكثير لإطلاق موارد المعونة إلى أقل البلدان نمواً. وفي هذا السياق، فإن اخفاق الحكومات في انتهاز الفرصة التي توفرها جولة أورغواي، خاصة عندما تكون النتائج قريبة المتناول^(٣١)، يضاعف من حالة القلق التي تنتاب القطاع الخاص في الاقتصادات الإفريقية ويجعل تحقيق الانتعاش والتنمية أكثر صعوبة.

دال - تحويل جزء من مكاسب السلم

٦٨ - مع انتهاء الحرب الباردة، تهيئ البيئة الجديدة فرصا للبلدان المتقدمة النمو للحد من نطاق نفقاتها العسكرية. ويتمثل أحد البدائل في أن تحاول البلدان المتقدمة النمو تحويل جزء من "مكاسب السلم" الى مساعدة مالية تقدم الى البلدان النامية، وخاصة افريقيا. وفي الوقت ذاته، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تضاعف من حجم مواردها الشحيحة المخصصة للتنمية وذلك عن طريق إجراء خفض كبير في نفقاتها العسكرية. بيد أن قدرا ضئيلا من هذه النفقات أعيد توجيهه خلال السنوات القليلة الماضية.

هاء - تشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية

٦٩ - فضلا عما تقدم، ينبغي لأفريقيا أن تبحث، بدعم من تدفقات رأس المال الأجنبي المعززة، عن مزيد من الموارد المحلية لتمويل الاستثمار والتنمية. لذلك فإن الإصلاحات في القطاع المالي ذات أهمية في تحسين كفاءة الوساطة المالية والاستفادة من موارد الائتمانات، بما في ذلك توزيع الاستثمار. وتنطوي إصلاحات القطاع المالي على محاولات للسماح للقطاع الخاص ولقوى السوق بأن تقرر أمر توزيع الموارد المالية النادرة. والمجتمع الدولي مطالب بوجه خاص بتشجيع البلدان الأفريقية ودعمها في السعي الى إعادة النظر في نظام الوساطة المالية لجعله أكثر استجابة لاحتياجات المستثمرين المحليين.

واو - تيسير عمليات الإقراض التجاري، وخاصة للبلدان المتوسطة الدخل

٧٠ - لا يزال التمويل التجاري شحيحا للغاية؛ وتؤثر هذه العقبة أيضا على نحو مباشر في توافر التمويل للتجارة. فالمصارف الدولية خفضت من تعاملها بالقروض مع افريقيا. ووفقا لمصرف التسويات الدولية، فإن مجموع التزامات القارة في المجال التجاري في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بلغ ٥٢,٥ بليون دولار بالمقارنة مع ٥٩,٣ بليون دولار في نهاية عام ١٩٨٧^(٣٢).

٧١ - وخلال التسعينات، سيتعين على افريقيا أن تركز على القروض التجارية أكثر من تركيزها على استمرار أشكال التمويل الخارجي. فالاعتماد على التدفقات الرسمية فقط لن يكفي للتحويل الطويل الأجل. وهناك حاجة الى موارد ضخمة لمواجهة عدم كفاية الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية والاجتماعية ومشاكل ضعف القاعدة الانتاجية. وهناك حاجة الى اتخاذ مبادرة دولية لتيسير الإقراض الطويل الأجل من أجل البلدان التي هي في سبيلها الى إعادة تشكيل هياكلها الاقتصادية بصورة جذرية، والتي يمكنها أن تبرهن على تحقيق عوائد للاستثمار. وينبغي أن تكون الخطوط البيانية المتعلقة بنمو عائدات التصدير، وبالقدرة على خدمة الالتزامات الخارجية، مؤشرا تقريبا للبرهنة على ذلك.

زاي - دعم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

٧٢ - اتخذت بلدان افريقية عديدة خطوات لتحسين مناخ الاستثمار في تلك البلدان. بيد أنه ينبغي لهذه البلدان أن تخفف بدرجة أكبر من القيود المتعلقة بالسياسة العامة والقيود المؤسسية التي لا تزال قائمة بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يمكن أن تنجم عنه مزايا متعددة. ذلك أنه بوسع الاستثمار الأجنبي المباشر أن يعزز الموارد المحلية على غرار ما يقوم به في البلدان النامية في المناطق الأخرى التي سجلت معدلات عالية للنمو الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن عن طريق هذا الاستثمار استقدام ما يلزم من مهارات إدارية وتكنولوجية جديدة بما يحققه ذلك من مزايا تفوق بكثير ما يقاس منها بتدفق النقد الأجنبي. ومن النافع أيضا في هذا الصدد عمليات مقايضة الديون برأس المال. وإذا تم ترتيب هذه المقايضات بما ينسجم مع برامج التحويل إلى القطاع الخاص، يمكن تخفيض التضخم إلى حد أدنى مع تحقيق أقصى حد من المنافع الممكنة من جانب الإدارة الجديدة. وإذا كان لبرامج التحويل إلى القطاع الخاص أن تحقق النجاح فإنه ينبغي للحكومات الأفريقية أن تنأى بنفسها عن إدارة المشاريع بدلا من مجرد بيع الحصص التي تشكل أقلية، كما ينبغي لها أن تقلل من تدخلها في آليات السوق.

٧٣ - وفي حين تواصل البلدان الأفريقية تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الداخل، ينبغي أيضا للمجتمع الدولي أن يبادر إلى اتخاذ عدد من التدابير لدعم الجهود الأفريقية. ويمكن لهذه التدابير أن تشمل ما يلي:

تنشيط الاستثمار؛ واتخاذ التدابير المالية وغير المالية؛ وتقديم الدعم لشركات رأس المال الاستثماري؛ وزيادة فعالية وكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف؛ ودعم بناء المؤسسات؛ وتنمية الموارد البشرية.

حاء - تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب

٧٤ - يمكن للبلدان الأفريقية والبلدان النامية من مناطق أخرى أن تعزز التعاون الاقتصادي فيما بينها خلال فترة التسعينات في السياق الجديد لما تقوم به من إصلاحات سوقية المنحى ونمو موجه نحو التصدير. وعلى وجه التحديد، فإن التجارة والاستثمار والمشاريع المشتركة ونقل التكنولوجيا والمساعدة الاقتصادية هي جميعها مجالات من مجالات التعاون بين افريقيا والمناطق النامية الأخرى والتي يتعين تعزيزها على وجه السرعة. وفي حين تقع مسؤولية تنفيذ وتعزيز التعاون الاقتصادي على عاتق هذه المناطق، فإن المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المانحة، يمكن أيضا أن يقوم بدور كبير عن طريق ما يقدمه من مساعدة مالية، وبرامج للتعاون التقني، ومشاريع من أجل مجموعات التكامل الإقليمية والإقليمية ودون الإقليمية، ومن أجل مشاريع الهياكل الأساسية الإقليمية، تكملة للجهود الأخرى المبذولة في سبيل تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب.

خامسا - التحديات الجديدة المقبلة

٧٥ - من الأهمية بمكان أن تهدف السياسات الاقتصادية للبلدان الأفريقية الى تحقيق النمو، وذلك بوجه عام عن طريق تعبئة إمكانيات الموارد الداخلية. ورغم أن توسيع تدفق الموارد الخارجية هو أمر ضروري للشروع في الانتعاش الاقتصادي والتنمية، فإن النمو على المدى الأطول لا يمكن مواصلته إلا من خلال التعبئة الفعالة للموارد الذاتية. أما تدفقات الموارد الخارجية، في هذه المرحلة، فلها أهميتها الحاسمة في إعادة إطلاق الاقتصادات الأفريقية وتوفير الدعم في المراحل الصعبة من أجل إعادة توجيه السياسة الاقتصادية وتنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وهو ما تعكف عليه الآن بلدان كثيرة.

المرفق الأول

تدفقات الموارد الصافية الاجمالية: مجموع افريقيا

(بالقيمة الثابتة لدولار الولايات المتحدة، ١٩٨٥=١٠٠)

بملايين الدولارات

١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
								تدفقات الموارد الصافية الاجمالية -
١٤ ٦٩٧	١٥ ٨٢٩	١٨ ٨٠٢	١٧ ٢٧٨	١٧ ٨٩٩	١٧ ٣٢١	١٦ ٤٦٣	١٥ ٧٧٦	على المدى الطويل
١٤ ٧٦٨	١٥ ٥٥٠	١٧ ٧٨٢	١٢ ٢١٣	١١ ٨٠٢	١١ ٨٤٠	١١ ٨٣٥	١٠ ٩٢٤	التمويل الانمائي الرسمي
٩ ٦٥٧	١١ ٠٠١	١٢ ٣٠٠	٦ ٢٩٣	٦ ٤٤٣	٥ ٤٤٦	٥ ٥٢١	٥ ٤٦١	المنح الرسمية
٥ ١١٢	٤ ٥٤٩	٥ ٤٨٢	٥ ٩١٩	٥ ٣٥٩	٦ ٣٩٤	٦ ٣١٤	٥ ٤٦٣	القروض الرسمية (صاف)
١ ٠٩٦	١ ١٨٢	١ ٩١٦	٢ ٤٦١	٢ ٢٥١	٢ ٤٩٧	٢ ٦١٦	٢ ٩٢٣	ثنائية
٤ ٠١٦	٣ ٣٦٧	٣ ٥٦٧	٣ ٤٥٩	٣ ١٠٨	٣ ٨٩٧	٣ ٦٩٣	٢ ٥٤٠	متعددة الأطراف
٢ ٦١٩-	١ ٧٤٠-	٣٦٧-	١ ٥٧٦	٣ ٩١٢	٣ ١٢٠	٢ ٦٧٣	٢ ٢٢٤	القروض الخاصة (صاف)
صفر	١ ٠٨٧-	١ ٠٦٣-	٦٣٠-	٩٩٩	٢٣٨	١ ١١٩	٦٨٧-	المصارف التجارية
٩٦-	٢٥	٩٠-	٨٠	٢٤٤	٥٠-	١٩	٣٨٩	السندات
٥٠٩-	٢٢٤-	٤٩٦-	١٠-	٣٩	١١٨-	٧٨٢-	٥٨١-	الموردون
٢ ٠١٤-	٤٠٢-	١ ٢٨١	٢ ١٣٧	٢ ٦٣٠	٣ ٠٥٠	٢ ٣١٧	٣ ١٠٣	القروض الأخرى (بما في ذلك القروض غير المضمونة)
٢ ٥٤٨	٢ ٠١٨	١ ٣٨٧	٣ ٤٨٩	٢ ١٨٤	٢ ٣٦١	١ ٩٥٥	٢ ٦٢٨	الاستثمار الأجنبي المباشر
بند تذكيري								
								الاستعمال الصافي لائتمانات صندوق النقد الدولي
٢٤-	١٤٩	٤٥٥-	٥١	٢٩٥-	٥٠٥-	٦٥٨-	٢١-	
٢ ٩٨٧	٢ ٩٥٩	٣ ١٧١	٣ ٧١٣	٣ ٨٢٤	٣ ٧٠٤	٣ ٤١٨	٣ ٩٩٩	منح المساعدة التقنية
٥ ٢٩٠	٧ ٦١٥	١٠ ٣٥٣	٨ ٧٣٥	٨ ٧٧٢	٩ ١١٧	٨ ٣٦٠	٧ ١٧٨	اجمالي التحويلات الصافية - على المدى الطويل
٧ ٤٦٤	٦ ٩٧٦	٧ ٠١٧	٧ ٣٠١	٧ ١٠٣	٥ ٦٥٢	٦ ٣٨٣	٦ ٥٩٧	الفوائد على الديون طويلة الأجل
١ ٩٤٣	١ ٢٣٨	١ ٤٣٢	١ ٢٤٣	٢ ٠٢٤	٢ ٥٥٢	١ ٧٢٠	٢ ٠٠١	الأرباح من الاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر: احصاءات وفرها مصرف بيانات اللجنة الاقتصادية لافريقيا وأعدت بالتعاون مع البنك الدولي؛ البند الدولي، جداول الدين العالمية، ١٩٩٢-١٩٩٣.

المرفق الثاني

تدفقات الموارد الصافية الاجمالية: افريقيا، البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى

(بالقيمة الثابتة لدولار الولايات المتحدة، ١٩٨٥=١٠٠)

بملايين الدولارات

١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
								تدفقات الموارد الصافية الاجمالية -
١٤ ٢١٣	١٤ ٦٣٧	١٤ ٦٢٢	١٣ ٩٨٣	١٢ ٥٥٧	١٢ ٥٨٩	١٠ ٧٣١	٩ ٦١٨	على المدى الطويل
١٣ ٥٧٦	١٣ ٢٠٠	١٣ ٨٠٧	١٠ ٦٨٩	١٠ ١٧٨	١٠ ١٥٩	٩ ٥٣٤	٧ ٦٨٤	التمويل الانمائي الرسمي
١٠ ١٠٢	١٠ ٣١٠	٩ ٨٥٦	٦ ٠١١	٦ ٠٤٢	٤ ٩١١	٤ ٧٥٩	٤ ٥٦٣	المنح الرسمية
٣ ٤٧٤	٢ ٨٩٠	٣ ٩٥١	٤ ٦٧٨	٤ ١٣٦	٥ ٢٤٨	٤ ٧٧٥	٣ ١٢١	القروض الرسمية (صاف)
٦٥٤	٥٠٧	١ ٢١٥	٢ ١٢٥	١ ٧٦٩	٢ ٢٣٠	٢ ٠٦١	١ ٢٤٦	ثنائية
٢ ٨١٩	٢ ٣٨٣	٢ ٧٣٦	٢ ٥٥٣	٢ ٣٦٧	٣ ٠١٨	٢ ٧١٣	١ ٨٧٥	متعددة الأطراف
٣٨٥-	٩	٢٥٠	١ ١٢٥	١ ٤٢٦	١ ١١٢	٤٩٥	٦١٢	القروض الخاصة (صاف)
صفر	٢٢٣-	٣٩٢-	١٤٩-	٣٥	٢١٩-	٢٣٤-	٩٤٨-	المصارف التجارية
٤٢-	٢٢-	٢٦-	٣٩-	٥٤-	٣١-	٢٤-	٢٩-	السندات
٣٠-	١٦٦-	١١٧-	١١٠	٢٤٦	٦٢	٣٨٤-	١٨٧-	الموردون
٣١٢-	٤٢٠	٧٨٥	١ ٢٠٢	١ ١٩٩	١ ٣٠١	١ ١٣٧	١ ٧٧٦	القروض الأخرى (بما في ذلك القروض غير المضمونة)
١ ٠٢٢	١ ٤٢٨	٥٦٤	٢ ١٦٩	٩٥٣	١ ٣١٨	٧٠٢	١ ٣٢٢	الاستثمار الأجنبي المباشر
بند تذكيري								
٢	٢٧-	١٨٤-	٣٨٤-	١٦٣-	٥٠٩-	٤٦٨-	٣٢-	الاستعمال الصافي لائتمانات صندوق النقد الدولي
٣ ٣٠٧	٣ ٦٤٢	٣ ٧٢٠	٣ ٢٦٨	٣ ٣١٨	٣ ٠٣٠	٢ ٨٦٨	٣ ٣٤٨	منح المساعدة التقنية
٩ ١٤٥	١٠ ٠٥١	١٠ ١٢٣	٩ ٧٩٦	٧ ٦٧٤	٧ ٨٧٩	٦ ٥٩١	٤ ٥٦٧	اجمالي التحويلات الصافية - على المدى الطويل
٣ ٣٠٩	٣ ٦٤٩	٣ ٣٨٩	٣ ٢٤١	٣ ٤٧٣	٢ ٦٩٠	٢ ٨٣٥	٣ ٤٢١	الفوائد على الديون طويلة الأجل
١ ٧٦٠	٩٣٧	١ ١١٠	٩٤٧	١ ٤١١	٢ ٠٢٠	١ ٣٠٥	١ ٦٣٠	الأرباح من الاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر: احصاءات وفرها مصرف بيانات اللجنة الاقتصادية لافريقيا وأعدت بالتعاون مع البنك الدولي؛ البند الدولي، جداول الدين العالمية، ١٩٩٢-١٩٩٣.

الحواشي

(١) أنغولا وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وغابون والكاميرون ومصر ونيجيريا.

(٢) الجزائر والجماهيرية العربية الليبية وغابون ونيجيريا.

(٣) يحدد البنك الدولي إجمالي تدفقات الموارد الصافية بأنه: سحب القروض - استهلاك القروض + المنح الرسمية + الاستثمار المباشر الأجنبي. وسوف يستخدم أيضا في هذا التحليل تعريف البنك الدولي الذي أوردته له اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

(٤) أرقام ١٩٩٢ تقديرية بالنسبة لأوروبا وآسيا الوسطى، وشرق آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وجنوب آسيا، على النحو الوارد في World Bank, World Debt Tables 1992-1993, External Finance for Developing Countries, Vol.1, Washington D.C., 1992.

(٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

(٦) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تقرير عام ١٩٩٢ للتعاون الإنمائي، باريس، ١٩٩٢، الصفحة ٣٦ (من النص الانكليزي).

(٧) الأمم المتحدة، دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٣، نيويورك، الصفحة ١٩٦.

(٨) G. K. Helleiner, Trade, aid and relative price changes in Sub-Saharan Africa in the 1980s, paper presented at the Conference, from stabilization to growth in Africa, Marstrand, Sweden, 6-7 September 1992.

(٩) على سبيل المثال، انخفضت أسعار البن من ٣ دولار للرطل في عام ١٩٨٩ إلى ٤٠ سنتا أو أقل للرطل في عام ١٩٩٢. وهناك بلدان، مثل أوغندا، كانت قد حققت في عام ١٩٨٩ ما يزيد عن ٤٠٠ مليون دولار من صادرات البن وحدها، إلا أنها تحصل حاليا على أقل من ١٠٠ مليون دولار من هذه الصادرات التي زادت إلى أكثر من الضعف.

(١٠) يورد كامديسوس (Camdesus) طرقا من شأنها تيسير التحول إلى الإقتصادات السوقية ، دراسة استقصائية لصندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، الصفحة ١٩٥.

الحواشي (تابع)

(١١) صافي تحويلات الموارد المالية يتم تعريفه على أنه الفرق بين صافي تدفقات رأس المال المتجهة إلى الداخل وصافي المدفوعات الدولية لرأس المال. وثمة تقديرات مختلفة للتحويلات السنوية تطرحها منظمات دولية شتى مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومصادر أخرى. ويستخدم في هذا التحليل تعريف البنك الدولي لصافي التحويلات بالصيغة الواردة في جداول الديون العالمية ١٩٩٢-١٩٩٣. ووفقاً لهذا التعريف، فإن صافي التحويلات هو المدفوعات مطروحة منها مجموع مدفوعات خدمة الديون.

(١٢) Don P. Clark, "Distribution of official assistance among Developing Country Aid Recipients", The Developing Economies, Tokyo, XXX - 3, September 1992, p. 189.

(١٣) Carol Lancaster, African Economic Reform: The External Dimension, Washington D.C., 1991, p. 9.

(١٤) Edward V. K. Jaycox, Africa: From Stagnation to Recovery, Washington D.C., February 1993, p. 12-14.

(١٥) البنك الدولي، التوقعات الاقتصادية العالمية والبلدان النامية، ١٩٩٣، واشنطن العاصمة، ١٩٩٣، الصفحة ٤٩ (من النص الانكليزي).

(١٦) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، التقرير الاقتصادي عن افريقيا، ١٩٩٣، نيسان/ابريل ١٩٩٣، الصفحة ٤٦.

(١٧) البنك الدولي، المرجع السابق ذكره، الصفحة ١ (من النص الانكليزي).

(١٨) Ellen Johson Sirleaf and Francis Nyirjesy, "Commercial Bank Lending: Outlook and Constraints", in Ishart Husain and John Underwood (Ed.), African External Finance in the 1990s: a World Bank symposium, Washington D.C., 1991, p.105.

(١٩) Africa Action for Recovery, An OXFAM Report, Oxford, May 1993, p.18.

(٢٠) "Global Banking Activity Rebounded in 1992", IMF Survey, Washington D. C., June 28, 1993, p.200.

الحواشي (تابع)

(٢١) ibid

(٢٢) Ishart Husain and John Underwood (Ed.) op.cit., p.7.

(٢٣) United Nations, World Investment Report 1993, New York, p.54; Claude Clement, "US and Morocco expand commercial ties: Morocco gives priority, to tourism development", Business America 112, 4 November 1991, pp 2-8; and "Morocco,s investment rules", Middle East Executive Reports, 113, November 1990, pp. 16-21.

(٢٤) Martin Quinlan, "Energy finance: Africa, woos the energy giants", Euromoney, Energy Finance Supplement, June-July 1990, pp.63-64.

(٢٥) World Bank estimates of total Africa's financial requirments are not readily available

(٢٦) مصرف التنمية الافريقي، "مجموعة مصرف التنمية الافريقي في التسعينات: البرنامج التنفيذي للفترة ١٩٩٢-١٩٩٦ وما بعدها"، أبيدجيان، صفحة ٤٨؛ ومصرف التنمية الافريقي، "العناصر الاستراتيجية للبرنامج التنفيذي لمصرف التنمية الافريقي للسنوات الخمس، ١٩٩٢-١٩٩٦" (ADB/BD/WP/91/17)، أبيدجان.

(٢٧) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا، "استراتيجيات لحشد الموارد المالية من أجل تنمية افريقيا في التسعينات"، أديس أبابا E/ECA/CM.19/5، ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٣، الصفحة ٢٧.

(٢٨) فريق الخبراء برئاسة رئيس وزراء استراليا السابق مالكولم فريزر، "نحو حل لمشاكل السلع الأساسية في افريقيا"، UNCTAD/EDM/ATF/1، جنيف، ١٩٩٠.

(٢٩) بيان رئيس وزراء اليابان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والأربعين، نيويورك، ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(٣٠) "Camdessus cites ways to ease transition to market economies", IMF Survey, Washington D.C. June 28, 1993, p.196.

الحواشي (تابع)

GATT Press Release, World trade looked up in 1992, but GATT Economists see uncertain (٣١)
.prospects this year, GATT/1570, 20 March 1993, Geneva, p.8

.African Economic Digest, London, 9 September 1991, p.3 (٣٢)

- - - - -